المتكلم والبحث الميتافيزيقي

قراءة نقدية

د. عبد الحكيم فرحات

أستاذ محاضر في مقارنة الاديان

جامعة باتنة – الجزائر

تعرف الميتافيزيقا(بالعلم الذي يبحث عن اكتشاف الأفكار العامة المناسبة، والتي لا غنى عنها بالنسبة لتحليل كل شيء يحدث)[1]، إذ أنها لاتهتم إلا بالمسائل العامة من الوجود، وتصنف تحتها أربعة فروع أساسية، وهي الإلهيات، والكسمولوجيا، وعلم النفس العقلي، و الأنطولوجيا[2]. ولذلك تعد من أدق مباحث الفلسفة التي شغلت المفكرين ومازالت، ورغم عراقتها في التاريخ، إلا أنها ما زالت من أكثر المباحث جدلا بين المفكرين من مختلف الاتجاهات الدينية والفلسفية والمذهبية، بين قائل باستحالة قيامها كعلم، وبين مدع أنه ممسك بزمامها لا يفوته الحق في مسألة ما، وبين مقترح لمشاريع نقدية مذهبية مميزة، تعكس رؤياه ومسلماته النقدية، وهذا ما دفعني للتساؤل حول موقف المتكلمين من الميتافيزيقا: هل اشتغلوا بالقضايا الميتافيزيقية؟ وهل يقولون بعلمية هذا المبحث؟ وإن كان كذلك فكيف أسسوا لمنهجهم الميتافيزيقي؟ وكيف وفقوا بين نتائجهم ومواقف الوحي؟ وهل يمكن عد علم الكلام فلسفة ميتافيزيقية؟ وجميعها أسئلة، تتطلب منها منهجا تحليليا استنتاجيا، يعتمد النص الكلامي القديم لإقامة الحجة على ما يقول، وبعده نصا واحدا من غير اكتراث باختلاف المدارس الكلامية الإسلامية، لأنها في الغالب لا تختلف إلا قليلا في هذه المسائل، وفي مثل هذا المستوى من التجريد، ثم أصوغ ما عن من نتائج في المبحثين الآتيين:

1. المتكلم و البحث الميتافيزيقي
2. المتكلم ومشروع الميتافيزيقا الإسلامية

أولا: المتكلم و الاهتمامات الميتافيزيقية

اهتم المتكلمون من مختلف المدارس الكلامية بتحليل العديد من القضايا التي تندرج ضمن الميتافيزيقا في وقتنا الحاضر، ودونك الكتب الكلامية القديمة، لتعلم أنهم كانوا على علم بدقيق ما يطرحه هذا المجال من المعرفية، وعلى وعي بوظيفتها في تحقيق الحق ودراسة عقائد أديان مختلفة، فقد عنوا بدراسة إلهيات الأديان، وميتافيزيقاها، ومناهجها المعرفية، وأوضحوا علاقة العقل بالوحي، وقضايا علم النفس العقلي، كطبيعة النفس والروح،وغيرها، وقضايا الوجود كالموجودات والجواهر والأعراض، وغيرها من القضايا التي تعد الآن من صميم اهتمام فلاسفة الدين والميتافيزيقا3، وهذا ما يصنف الكثير من أكابر علماء الكلام مع أكبر فلاسفة الأديان بلا ريب.

وتحليلات المتكلم تثبت أنه اهتم بما عرف به أرسطو الميتافيزيقا، والتي: تهتم بالمبادئ الأولى أو التساؤلات الأولى، وما يرتبط بذلك من مشاكل ومسائل تتعلق بطبيعة الحدثات العامة، حيث يعني بالحدث هنا البحث عما يكون عليه الوجود في جوهره، و الميتافيزيقا هي بذلك ليست إلا اهتماما من اهتمامات علم الكلام، وفرعاً من فروعه؛ إذ أنه يشمل عدة أقسام منها، والإلهيات، والابستمولوجيا(المعارف)، والكوسمولوجيا(الخلق)، والأخلاق(التحسين والتقبيح العقليين)، كما يشمل دراسة الوقائع(الحدثات)العامة مقارنة بغيرها من العلوم، وسبر طبيعتها في ضوء مبادىء عامة تتجسد فيها، يشترك فيها مع مع أي واقعة أخرى، يحصل عليها–المبادئ– بالتجريد من دراسة الحالات الجزئية. وإن كانت الإلهيات هي الأساس في نشأة باقي الفروع الكلامية. ولا يعني هذا أن علم الكلام مجرد جمع لعدد من المسائل المتشابهة، بل لا نغالي إذا قلنا إن العكس هو المقصود، إذ أنه يعبر عن أشياء متداخلة، ومتعلقة بتعبير بعض المتكلمين[4]، وتعبر عن تعاون وترابط عدة أجزاء أو ظواهر، أهمها الميتافيزيقا.

ولا شك في أن الأفكار العامة ليست مثار اهتمام علم الكلام وحده، وإنما هي غاية كل فرع من العلوم، وتعد الخطوة الأولى أيضا كل من العلم و الفلسفة، التي يتم التوصل إليها حينما ندرك أن أي حادثة تسير على وتيرة واحدة مع حادثات أخرى كأنها بذلك أمثلة لمبدأ أو قل لعلل بتعبير المتكلمين. وأن هذا المبدأ يعد بمثابة قضية تحصل

عليها بواسطة التجريد من تلك الأمثلة الجزئية، ومعنى ذلك أن الحادثة أو الواقعة يظهر عنها ملامح تكون عامة، أي لا يخص هذه الحادثة أو تلك الواقعة بالذات ، وإنما يمكن أن توجد في حوادث ووقائع أخرى كذلك وهذه الملامح العامة أوالمبادىء العامة يمكن تصورها على هيئة فكرة ، أو حالة من حالات التجريد. وبذلك تبين لنا الوقائع فلا تفهم إلا من خلال تجسدها في مبادىء .وهذا يعني أن الفلسفة والعلم يحاولان معاً فهم الأشياء في ضوء المبادىء العامة، وأن هذا الفهم في ضوء المبادىء العامة. وهو ما يكون أساس المذهب العقلي عند المتكلم، وهو الذي يطمح إلى بحث العلل والأسس والأسباب بالمعنى الأرسطي العام، وليس ذلك إلا المبادىء العامة للأشياء. وهو ما يعني أن الشيء يفهم عقليا إذا تم تحليله و توضيح علته.

ويهدف التأمل الميتافيزيقي إلى (سكون النفس، وثلج الصدر وطمأنينة القلب، أو هي اعتقاد الذي تسكن به النفس إلى أن معتقده على ما اعتقد عليه)[5]، وهذا ما يصدح بأن الله قد وضع نظاما دلاليا، يتحول بموجبه الإنسان من الدليل إلى المدلول، وهذا التحول والانتقال هو نوع من البناء الذي سبقت الإشارة إليه، إذ يتأسس على أصول و قواعد تركيبية، لتبني العلاقات بين المقدمات، وبذلك تتكون الدليل والدلالة، وهو ما عناه بقوله:(من حق الدليل أن يكون بينه وبين المدلول تعلقا)[6]، كأن الناظر بذلك يعيد بناء الرسالة الإلهية المبثوثة في الكون، التي تظهر من خلال جزئيات لا رابط بينها، فيحاول الربط بينها، لتفهم خطابها وتحليل أبعادها، وكل هذا يفترض في الناظر العقل، الذي يحكم بصلاح الدليل أو عدم صلاحه، لأن يكون دليلا على مدلول معين، و يصح معه(النظر والاستدلال والقيام بأداء ما كلف)[7]، ويستطيع به البحث في عقلانية الأشياء، والاستدلال عليها، وهو ما تسميه بالتعقل، ويتم ذلك (بوجهين، أحدهما: بأن نعلم ثبوته إما بدلالة أو بضرورة، والثاني: بأن يصح فيه تقدير الثبوت)[8]، وبذلك صارت المعرفة تستخدم كل المدارك الممكنة للتعقل، ودراسة العلاقات المنطقية القائمة بين الأشياء، للحكم عليها؛ إما بإدخالها في إطار المعقولية لأنها ضرورية؛ كالتسليم بأن الوجود و العدم لا يلتقيان أبدا، ومبدأ الهوية، وبطلان الدور، وبطلان التسلسل، وبطلان الرجحان بلا مرجح[9]، وإما استنتاجا و اكتسابا باستخدام الأدلة

الموصلة إلى المطلوب أو ما يمكننا تسميته بأشكال الاستدلال، من شرع وخبر وقياس وتجربة وغيرها، ولكل مجال أشكاله الخاصة[10]، ولا يتم ذلك إلا بإحكام الصورة و إحكام المضمون، وبناء المعرفة وفق قوانين العقل[11].

ولعل أول شبهة تثار على هذا الادعاء أن علم الكلام ليس فلسفة، وهذا ما ادعاه ابن رشد من قبل، وكرره الكثير من المحدثين كما هو معروف، ودليلهم أن علم الكلام دفاعي حجاجي، ينطلق من مسلمات، ليبني عليها ما شاء من أبنية منطقية، بينما الفلسفة إنشائية إبداعية برهانية. ولا شك في أن هذا القول قد أغرق في التخيل وجانب الصواب، ألا ترى أن من المتكلمين من عرف الكلام بقوله: (النظر في أمور الدين، وذلك أيضا قسمان، أحدهما: النظر في الشبه لتحل، والثاني: النظر في الأدلة ليتوصل إلى المعرفة)12، وإذا تأملت المراد بالقسيم الثاني أدركت البعد الفلسفي للنظر، وما تناوله وتأكد هذا بما تناوله المتكلمون في كتبهم من قضايا فلسفية، لا تختلف عما يتناوله الفيلسوف، ولئن اختلفت الحجة أحيانا، ولا ضير في ذلك إذ الفلاسفة يختلفون أيضا، ومهما يكن فقد اعتمد الدليل النقلي بعد أن ثبت بالبرهان العقلي، فالنقل إذن في نظر المتكلم دليل عقلي مترتب، تسلم العقل به بعد سبره، ولذلك يصير عقليا. ولئن عد بعض الفلاسفة أن توظيف النقل منقصة، فإنه في نظر المتكلم ما يزيده على الفيلسوف درجة، ناهيك ان ينقصه شيئا، لأنه أعمل العقل و اكتسب أدلة جديد، فما الغريب أن ن يستدل بها، وهذا ديدن كل العلوم الطبيعية.

وقد يقول قائل إن هذا غير مسلم بدليل وجود النوع الأول من النظر في الشبه13، ولا أخال أن ذلك لا يزيده إلا رسوخا وتميزا في فلسفة الدين باعتماده النزعة الجدلية وإشراك الآخر في الاستدلال، وانفتاحه عليه وهو الدليل على سعة الأفق، والتزامه بالعقل ونتائجه.

لقد آمن المتكلم بجدوى العقل في مجال الميتافيزيقا، وعد الحملات التي شنها أعداء هذا المنهج لا تعتمد على القويم من الأدلة، وتحمل في نفسها تناقضات لا يمكن تجاوزها إلا بالتسليم بمشروعية البحث الميتافيزيقي[14].

ولا يعني هذا أن العقل في نظر المتكلم يستطيع أن يلج أي مجال من حدود، ولا أنه يستغني عن الدين بحال من الأحوال، وإنما يعني أنه بمقدور العقل أن يحقق جزء من القضايا التي يطرحها الدين، و كل القضايا العقلية، دون غيرها[15]، ويستطيع دراسة الغائب الذي ترك آثارا دالة عليه، كما هو الشأن في الإلهيات[16]؛ لأن الغائب لا يدرك إلا(بوجهين، أحدهما: بأن نعلم ثبوته إما بدلالة أو بضرورة، والثاني: بأن يصح فيه تقدير الثبوت)[17]. ومن جهة أخرى فإن لكل الأديان مواقف ميتافيزيقية، ومن جملتها القرآن الكريم، وهذا ما يجعل العقل حائرا في التمييز بين صحيحها و فاسدها، مالم يتزود بالمنهج الميتافيزيقي[18].

ويهدف التأمل إلى (سكون النفس، وثلج الصدر وطمأنينة القلب، أو هي اعتقاد الذي تسكن به النفس إلى أن معتقده على ما اعتقد عليه)[19]. وهذا ما يصدح بأن الله قد وضع نظاما دلاليا، يتحول بموجبه الإنسان من الدليل إلى المدلول، وهذا التحول والانتقال هو نوع من البناء الذي سبقت الإشارة إليه، إذ يتأسس على أصول و قواعد تركيبية، لتبني العلاقات بين المقدمات، وبذلك تتكون الدليل والدلالة، وهو ما عناه بقوله:(من حق الدليل أن يكون بينه وبين المدلول تعلقا)[20]، كأن الناظر بذلك يعيد بناء الرسالة الإلهية المبثوثة في الكون، التي تظهر من خلال جزئيات لا رابط بينها، فيحاول الربط بينها، لتفهم خطابها وتحليل أبعادها، وكل هذا يفترض في الناظر العقل، الذي يحكم بصلاح الدليل أو عدم صلاحه، لأن يكون دليلا على مدلول معين، و يصح معه(النظر والاستدلال والقيام بأداء ما كلف)[21]، ويستطيع به البحث في عقلانية الأشياء، والاستدلال عليها، وهو ما نسميه بالتعقل، ويتم ذلك (بوجهين، أحدهما: بأن نعلم ثبوته إما بدلالة أو بضرورة، والثاني: بأن يصح فيه تقدير الثبوت)[22]، وبذلك صارت المعرفة تستخدم كل المدارك الممكنة للتعقل، ودراسة العلاقات المنطقية القائمة بين الأشياء، للحكم عليها، إما بإدخالها في إطار المعقولية لأنها ضرورية، كالتسليم بأن الوجود و العدم لا يلتقيان أبدا، ومبدأ الهوية، وبطلان الدور، وبطلان التسلسل، وبطلان الرجحان بلا مرجح[23]، وإما استنتاجا و اكتسابا باستخدام الأدلة الموصلة إلى المطلوب أو ما يمكننا تسميته بأشكال الاستدلال، من شرع وخبر وقياس وتجربة وغيرها،

ولكل مجال أشكاله الخاصة[24]، ولا يتم ذلك إلا بإحكام الصورة و إحكام المضمون، وبناء المعرفة وفق قوانين مفهوم العقل الكامل عند القاضي عبد الجبار[25]. وكل هذا يوضح لنا دلالة أحكام القاضي عبد الجبار على بعض قضايا و دعاوي الأديان المختلفة بالمعقولية[26]. وعلى بعضها الآخر و باللامعقولية والمحال، ليعقب عليها قائلا: (فلا جرم أن الجواب عنه أيضا محال)[27].

ثانيا: المتكلم و مشروع الميتافيزيقا الإسلامية

ما الذي يجعل الميتافيزيقا إسلامية؟ لا شك أن مكمن ذلك في المنهج الذي يبصر بكون أفكارنا الميتافيزيقية صحيحة وصادقه ومناسبة وملائمة، ولكن كيف يتم ذلك؟ وما هو المعيار الذي نقيس به مثل هذه الأفكار؟

ولقد تعددت أجوبة النقاد على هذا السؤال، بين قائل بضرورة الاكتفاء بالمقولات العقلية كباقر الصدر رحمه الله في كتابه 'فلسفتنا'، وبين جامع بين المبادئ العقلية والبحث العلمي في الكون، كهوايتد وغيره، ويبقى التساؤل مطروحا ما هو مواقف المتكلم من المنهج في هذا المجال؟ وما هي خصوصياته؟

ويظهر بتتبع أعمال بعض المتكلمين أن البحث الميتافيزيقي لا يتخذ المقدمات البديهية الواضحة بنفسها كنقطة بداية، ثم يستنبط منها كل القضايا، وإنما يبحث عنها، ولذلك فلا يصح أن يقال إن منهجهم استنباطي، ولكن الحقيقة أن مناهجهم تضاهي مناهج كبار الميتافيزيقيين، يوظفون النظر العقلي، ليصلوا إلى هذه المبادئ العامة؛ أن اهتمامهم موجه نحو اكتشاف الأفكار العامة والجديدة، وليس نحو استنباط قضايا من مقدمات قبلية، وهو الدليل على أن التعميمات النهائية هي هدف وغاية البحث الميتافيزيقي عند المتكلم وليست بداياته أو مقدماته.

وينهج المتكلم للوصول إلى تصوراته العامة منهجا، يجمع بين قراءتين، قراءة الوحي، وقراءة العقل، فقد ينظر في النقل ليقرأ مرة أخرى في باقي مصادر المعرفة، العقل والكون وغيرها، وقد يقرأ في هذه ثم يقرأ مرة أخرى في الوحي، وبقراءتيه التنبيتين يصوغ موضوعه الميتافيزيقي. وقد يتوهم البعض أن المتكلم ينطلق من الوحي ليصوغ له

الأدلة المناسبة، فالمتكلم يقرر النتيجة ثم يحرر لها الأدلة، وهذا ما يثبته النقد، إذ لو كان هذا صحيحا، فلم اختلف المتكلمون في تحرير نتائجهم؟ ولم تعدد مواقفهم الميتافيزيقية إذا كانت نتائجهم معلومة سلفا؟ ولم وقع احتجاج بينهم ومنطلقاتهم مقررة وواحدة؟ ولم قاموا بالتأويل أحيانا وهم ينطلقون من نتائج مقررة؟ أحسب أن هذه الأسئلة تؤكد أن المتكلم لا ينطلق من نتائج مقررة؛ أي الوحي، ليحرر حجاجه، وإنما يصوغ موضوعه بالقراءتين، قراءة الوحي وقراءة العقل، والدليل التأويل الذي ملأ كتب الكلام، فهو حجة على المتكلم طمح إلى قراءة تنسق بين نتائج العقل والوحي معا.

ولما كان منهج المتكلم جمعا بين قراءات مختلفة، قراءة العقل وقراءة الوحي، ولما كان منهجه حوصلة لنتائج مصادر معرفية متعددة، تراه يوظف في بحثه علوما مختلفة، تساعده في إنتاج الدلالة المرادة، البلاغة وفنونها، الأصول والكلام والتفسير، وعلومه والحديث وعلومه، وكل ما يفيده في إنتاج الدلالة.

ويبدأ البحث الميتافيزيقي عند المتكلم بملاحظات لنصوص وحي، أو لمكونات خبرة الإنسان و معطياته من العالم الفعلي الذي يمكن ملاحظته وتأمله بطريقة منظمة استدلالية عقلية، تبدأ بملاحظة الملامح الجزئية، ليكشف عن الاتفاق والاختلاف، ويتوصل إلى تعميمات جزئية، ثم ليبحث بعد ذلك عما يمكن أن تكون عامة؛ أي يمكن أن تشمل كل الوقائع، ليميز العوامل المتغيرة من العوامل الثابتة، وليست العوامل الأولى محل اهتمام المتكلم هنا، للثانية التي تعد عوامل ميتافيزيقية؛ لأنها عامة، وتختص بالملامح الكلية للمحدثات، وآنذاك تصير هذه التعميمات معرفة ميتافيزيقية، يسميها المتكلم نظرا، ويسميها آلفرد هوايتد منهج العقلية الخيالية.

ويميز المتكلم بين أنواع الملاحظة تبعا للموضوع، يقول القاضي عبد الجبار:(إذا لم يعلم ما الفعل الذي يختص به هذه الصفة، إلا بالتجربة، والاختبار، أو لم يصل إليه إلا بالآلات والمقدمات، أو باللغة واستعمالها، فلا بد من أن يتوصل إلى معرفة ذلك بالوجوه التي يصح بها معرفتها به: من تجربة، وخبر، إلى ما شاكل ذلك)28. وانظر إلى قوله 'الآلات' التي يثبت بها ضرورة رجوع العقل إلى مداركه لتكميل معرفته، كما أن قوله 'بالوجوه' الذي يثبت وجود طرق مختلفة لملاحظة الموضوع المدروس، وتوصل إلى

الاطلاع عليه. و هو يجعلنا نبعد احتمال حصر الملاحظة بالحس؛ إذ يمكن أن تكون عقلية كشأن الموضوعات التحسينية العقلية و الإلهية. كما يمكن أن تكون شرعية؛ فلكل موضوع خصوصياته في الملاحظة. فما يصلح لموضوع عقلي لا يليق بموضوع تشريعي. وما يتفق مع موضوع إلهي، لا يمكن تطبيقه على موضوع إنساني. وهكذا دواليك.

ويعمد المتكلم في حالة غياب الموضوع واستحالة الدراسة المباشرة إلى قياس الغائب على الشاهد، فإذا غائبا عن العين وغير خاضع لمعطيات الحس. وتعذرت مباشرته، استبدله بقوم مقامه، كما هو الشان في الإلهيات. فلما استحال التعامل مباشرة مع هذا الموضع، استعاض عنه بفعله المشاهد، أي فعله؛ وفي ذلك يقول القاضي عبد الجبار: (الأصل فيه أن الله تعالى لا يعرف ضرورة، وكل ذات لا تعرف ضرورة، فالطريق إليها لا يعدو أحد أمرين؛ إما أن يكون حكما صادرا عنه، أو فعلا واقعا من قبله)[29]. وليست الأفعال في نظر المتكلم سوى ما نراه بأعيننا من ظواهر كونية ونفسية وإنسانية ونحوها، لملاحظة ما فيها من دلالة على صفات محدثها؛ أي الله تعالى[30]. وهو بذلك يجعل دراسة المشاهد، والتأمل في معطيات عالمنا الفعلي و خصائصه[31]، باعتباره فعلا دالا على فاعله، و قابلا للإدراك، ويمكن ملاحظته بطريقة منظمة، تبدأ من ملاحظات ملامح جزئية، ليتوصل إلى تعميمات جزئية، و يتعرف على الأحكام[32].

وللوحي كبير دور في الملاحظة الميتافيزيقية عند المتكلم، بما يسديه له من ملاحظات، تصير موضوعات للمناقشة، لتصير موجها للبحث في مجال دراسة الأديان، وفرضيات يسعى المتكلم إلى التثبت منها ميدانيا، بعد أن تثبت منها من مدخل الإيمان، ومدخل الاستدلال العقلي، فيزداد إيمانا على إيمان. وهذا ما يتأكد من قضايا الألوهية التي أثارها الوحي الإسلامي فاستملها المتكلم، وصيرها موضوعا للنظر والتأمل والتحقق[33]. وهذا ما يظهر أيضا في قضية التحريف التي اتهم الله بها النصارى، فقد استلمها المتكلم بتفاصيلها من الدرس القرآني، لتصير موجها للبحث في دراسة تاريخ الديانة النصرانية، ومفهوم بحث، ومقولة جديدة تحتاج التنزيل والإثبات ميدانيا[34].

وحقيقة التأمل عند المتكلم هو الفكر والنظر في معطيات عالمنا الفعلي بكل ما فيه[35]. ويتم الانتقال من الجزئيات إلى التعميمات عند المتكلم. والبحث عن العلة

الفاعلة؛ إذ أن(الأحكام إنما تصدر عن العلل)[36]، والتي يتوصل إليها بتحرير المناط الذي يتم فيه فحص الفروض الممكنة، ليتوصل به إلى الفرض العامل،(فيتعرف الوصف الذي يصلح علة من بين هذه الأوصاف، و يستبعد الوصف الذي يكون غير مناسب، حتى ينتهي المجتهد إلى الوصف المناسب الذي يصلح علة)[37]، والتي تعد في رأي المتكلم دليل التعلق، وقرينة العموم العلمي، وبرهان الميتافيزيقيا، فإذا صحت سميت علة، و لا تلبث أن تصير باطرادها نظريات عامة تفسر الواقع، تتسم بالاتساق المنطقي والمطابقة الواقعية.

و قريب من التنقيح السبر والتقسيم؛ إلا أنه يفترق عنه في كون الثاني طريقة نقد ومنهج بحث، إذ (أن التقسيم قد يورد ويكون الغرض به إبطال البعض وتصحيح البعض على ذكرناه في هذا الموضع، وقد يورد والغرض به إبطال الكل، وذلك مثل ما نقوله في الدلالة على أن الله تعالى لا يجوز أن يكون عالما بعلم، وقد يورد والغرض به تصحيح الكل، وذلك مثل ما نقوله في الموانع المعقولة عن الرؤية، وهي ستة)[38]. بل يصح الادعاء بأن التقسيم هو مدخل التنقيح وأساس الافتراض المنهجي في دراسة الظاهرة الدينية؛ إذ لا تخفى على متأمل المقاربة بين مفهوم القسم ومفهوم الفرض العلمي في المنهجية الحديثة، وهو ما يفسر لك سبب قرنه عند الكثير من الأصوليين بمصطلح السبر ؛ أي الاختبار، ليصير السبر والتقسيم[39].

وإثر التنقيح يشرع المتكلم في التحقيق، ويسمونه بتحقيق المناط، وليس هو إلا التحقيق العلمي كما يسميه علماء المنهجية الحديثة، ويتم بدراسة الفروض الممكنة واحدا، تلو الآخر، ليبطل بعضها و يصحح بعضها الآخر، أو يبطلها كلها، أو يصححها جميعها، تبعا للموضوع[40]، و(يتوصل إلى معرفة ذلك بالوجوه التي يصح بها معرفتها به)[41]. ويشترط في الأقسام المقترحة: 'الظهور'، و'الانضباط'، و'المناسبة'، و'العموم'، 'وعدم التكذيب'[42]، فيثبت من صلاحية الفروض للتعليل بها، من خلال فحص شروط الجامع أو العلة فيها، والتأكد من تحققها عبر النظر في مسالكها،فإن لم يتحقق أحدها حذف القسم، أو قل الفرض، وعد شبهة[43]. و بذلك صار المعيار واضحا هو الترابط المنطقي، والتطابق الواقعي؛ أما الترابط المنطقي فباتساق الأفكار الذي يتم

بفحص تناسقه، وأما التطابق الواقعي فبكفايته في تفسير الواقع وامتداد وانتشار قابليتها للتطبيق على كل الخبرة. فإذا لم تكن لديها تلك القدرة و ذلك الامتداد ما كانت مبادئ ميتافيزيقية وعدم ومفارقته ومخالفتها له.

وهذا التوجه النقدي هو أهم ما يميز المتكلم عن الفلاسفة وكثير من علماء الإلهيات والميتافيزيقا، إذ شأنهم أن ينطلقوا من مسلمات حرروها، يستنبطون منها كل القضايا، بينما المتكلم يبحث عنها بمعونة الحس. فيبدأ أولاً باكتشاف وإدراك الموضوع بصورة عجيبة، ليعتبر في خصائصه وعظمته وتكوينه العجيب، ليصير دليلاً على جلال الخالق وجماله. وأحال أن لهذا الوجه أصل في القرآن الكريم، بما حثه على التأمل و السير في رحاب الكون للتدبر في الآيات التكوينية في صعيد الآفاق والأنفس. كما في قوله عزوجل: ﴿قُلِ انْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾[44]؛ أي أنظروا نظرة تدبّر وتأمل لتكتشفوا حقائق الكون، وبذلك صار التأمل تأكيدا العقائد القرآنية وتأييدا لحكم العقل في هذا المجال.

وما ذكرته، وما يظهر من مجمل أعمال المتكلمين التي بين أيدينا، يؤكد أن منهجهم في البحث الميتافيزيقي عقلي الاتجاه، إلا أنه ليس استنباطيا، كما ادعى الكثير من المحدثين والمعاصرين من الفلاسفة في تناولهم لمنهج البحث الميتافيزيقي، وبينوا أنه منهج دوجماطيقي، يقوم على مقدمات واضحة، ومتميزة ويقينية لا سبيل إلى الشك فيها، و لذلك فإن القضايا التي نشتقها و نستنبطها منها يجب أن تكون يقينية أيضا وواضحة ومتميزة، وهذا ما يجعل منه منهجا عقيما لا يأتي بجديد.

و هذا ما يظهر في دراسة المتكلم للإلهيات، إذ ينطلق من الشاهد(الكون وما فيه) للبحث عن التلازم، و العلاقات الكامنة بين الأشياء، كالتلازم بين الإحداث والقدرة، والتلازم بين إحكام الفعل واتساقه وبين القدرة والعلم، و كالتلازم بين هذين وبين الحياة والوجود، و كالتلازم بين الحياة وبين السمع و البصر والإدراك، وكالتلازم بين انتهاء الحوادث وعدم انتهائه تعالى إلى حد، وبين القدم، فيبني منها أنساقا عقدية[45]. كما ينظر في استلزامات القدم، ليعلم أنه تعالى ليس جسما، وليس عرضا، ولا يجوز عليه ما يجوز على الأجسام والأعراض من صفات مادية من المجاورة والحلول وسائر

التغيرات الأخرى في الصعود والارتفاع، والهبوط والانحدار، والانتقال من مكان إلى مكان آخر، و لا تجوز الزيادة عليه أو النقصان فيه، و لا تجوز الحاجة عليه؛ ولا يتصف بصفات المادة والجسمية، ولا تنطبق عليه خصائصها و شروطها؛ كالمجاورة و المقابلة، و المماسة و الحلول، والرؤية والإدراك[46]. ويلزم عن كل هذا الوحدانية[47].

ولعل أول من ادعى هذا هو ديكارت حينما حاول إخضاع العلوم الفيزيقية للرياضيات، تلك الرياضيات التي تعتمد أساسا على المنهج الاستنباطي، ثم تلاه ليبنز باقتراح الحساب الكلي، ليصير عقيدة ينظر عند كثير من المفكرين والفلاسفة المحدثين والمعاصرين، بنظر بازدراء وريب لكل من يتوقف فيها. و أحسب أن هذه الدعوى لم تقم على اطلاع دقيق بالأبحاث الميتافيزيقية، والتي لا تقوم على أفكار واضحة ومتميزة كمقدمات، وإنما تخلص إليها بعد البحث، وبذا صارت نتائج ولم تصر مقدمات، وهذا ما يثبت أن التعميمات النهائية هي هدف و غاية البحث الميتافيزيقي وليست بداياته أو مقدماته بحال من الأحوال.

و بتكاثر النتائج الميتافيزيقية يقوم المتكلم بإقامة الأبنية الكلامية، موظفة مصطلحات ذات دلالة محددة، الأصل، والدليل، والباب، والمذهب، وهي كلها اصطلاحات بنيوية كلامية؛ فالمذهب يتكون من أبواب، و الباب يتكون من أدلة، و الأدلة تتكون من الأصول، ثم إن لكل مصطلح طريقة في التوظيف والترتيب، تجعل منه مفيدا ودالا، إذ أن مقصد الاستدلال هو الدلالة والتواصل والتباحث. وترتيب الأصول ينتج عنه أدلة ودلالات، كما أن ترتيب الأدلة ينتج عنه أبوابا، وفي الأخير ترتيب الأبواب ينتج المذاهب الكلامية. وهذا الأبنية الاستدلالية ليست منفصلة عن بعضها تمام الانفصال، فيمكن للواحد منها أن يؤدي عدة أدوار استدلالية، فالدليل يمكن أن يكون أصلا كذلك لغيره، كما أن الباب يمكن أن يكون كذلك، فالعبرة بالبناء و الانبناء لا غير، وهذا صح لنا أن نقول أن هذه التفرقة مردها إلى اعتبار تداولي وظيفي.

و يتم توجيه الاستدلال الميتافيزيقي أفقيا و عموديا حسب المقامين الاستدلالي و التخاطبي التداولي؛ إذ أنه يفترض وجود محاور؛ قد يكون نفسه متابعا منقحا، أو خصما ناقضا، يقوم بما يقوم به دور المراقب للبناء، والذي ليس له وجود إلا في الأذهان

المشاركة في الحوار بوجه ما. و قد نتوهم من قوله "الفروع تبنى على الأصول"[48] وجود مستويات بنائية متراتبة، بعضها فوق بعض؛ إذ يمكن اعتبار الفرع الآتي أو قل المطلوب، والأصل هو المسلم أو قل المعلوم. فإن الانسناد يعتمد على الحاصل من البناء في العرض، ليزيد فيه ما شاء من تفريعات استدلالية، باعتبارها أصولا لها، واتساعا في الدلالة. كما يعتمد على ما يسلمه المحاور منه في الاعتراض والتعارض؛ ولذلك فلا يتكلم في (مسألة مع من ينازع في أصل تلك المسألة، إذا كانت هذه المسألة من فروعات تلك المسألة)[49]. وفي كلتا الحالتين(لا يحسن أن نتكلم في فرع من الفروع ولما نقرر أصله)[50]. ولا يخفى أن لها الاعتبار و الملحظ دورا فاعلا في اختيار أدوات البناء والتواصل الدلالي، أو قل أشكال الاستدلال. وهو ما عناه القاضي بتقرير الدليل؛ إذ ليس هذا عبثا من الاختيار أو التعلق فحسب، وإنما هو مناسبة ومراعاة مقتضى حال ومقام. إذ أن كل مستوى لاحق، أو قل فرعا هو تسليم بمستوى سابقا أو قل الأصل، بمضامينه وصوره، وأدواته الاستدلالية، مضيفا إليها ما يتعلق بالمستوى من خصائص استدلالية، وفي ذلك التفات تواصلي إلى المقبول والمقرر من الأدلة من المعترض أيا كان.

و لكل هذا، يرفض المتكلمون الاستدلال على النبوة قبل الاستدلال على وجود الله، باعتبار أنها مستوى ثان يأتي بعد الإيمان بوجود الله. ونتج عن هذا أن رفض الاستدلال بالنص على الإلهيات، لسبب بسيط أن الاستدلال بالنص هو مرحلة تفترض وجود ثلاث مستويات من البناء، وهي الإيمان بوجود الله، والإيمان بالنبوة، والإيمان بالتنزيل الإلهي للقرآن، وبعده يمكن أن يكون للنص حجة ودلالة، ولذلك قال: (اعلم أن كل فعل لا تعلم صحته ولا وجه دلالته إلا بعد أن يعرف حال فاعله، ولا يمكن أن يستدل به على إثبات فاعله ولا على صفاته، وإنما يمكن أن يستدل به على ما سوى ذلك من الأحكام، لأنه إن دل على حال فاعله، ولا يعلم صحته إلا وقد علم فاعله؛ أدى ذلك إلى أن لا يدل عليه إلا بعد المعرفة به، ومتى علم الشيء استغني عن الدلالة عليه)[51]. هو ما يؤكد ما طرحناه حول بنائية المعرفة الكلامية عند القاضي عبد الجبار.

وهذا ما يثبت أن كل موقف كلامي يحتل مكانا مخصوصا في بنائه، يراعي في ذلك تعلق الأقوال ببعضها و فعاليات تخاطب المحاور، و يؤكد أن اختيار الدليل لا يتم

اعتماد على التعلق فحسب، فليس عبثا قوليا، ولا شطحا كلاميا، وإنما هو بناء يتم توجيه بمناسبة الحال ومراعاة مقتضى المقام، و بذلك يصير أداة فاعلة في تكثير المعرفة، وتطوير الأنسقة الكلامية، وتفعيل الحوار.

خاتمة النتائج:

نستنتج مما سبق مايلي:

1. اهتم المتكلمون بالبحث الميتافيزيقي، وألفوا فيه العديد من الكتاب، وتناولوا العديد من المسائل الميتافيزيقية، كالقضايا الوجودية، والكسمولوجية، والإلهيات، والنبوات، والسيكولوجيا العقلية، وغيرها.

2. يمكن عد البحث الكلامي فلسفة ميتافيزيقية، لما له من غور في تحليل المسائل الميتافيزيقية، وتوظيف لمنهج ينطلق من الجزئيات، ليصل إلى كليات وعمومات حول الوجود؛ أي المعرفة الميتافيزيقية

3. أقر المتكلمون موضوعية المعرفة الميتافيزيقية، واعترفوا بإمكانية الوصول إلى تقرير الحقيقة في مسائلها، وعدوا عدم الاعتراف بها مكابرة عقلية، وفي الآن ذاته، توصلوا إلى وجود مسائل تتعالى عن العقل فلا يستطيع أن يرى فيها حقا، كالغيبيات والخبريات.

4. جمع المتكلمون في تحليلهم لقضايا الميتافيزيقا بين العقل والنقل، فقراءتهم تصوغ موضعها بتفعيل من الوحي، وتدليل من العقل، فهم يتعقلون بنور من الوحي، ويتأملون في القضايا الميتافيزيقية بنور من الله.

5. تبين لدينا خطل كثير من المقولات التي روجها الفلاسفة حول علم الكلام، كالقول بأن منهجهم دوغماتيكي، وأن منهجهم جدلي غير برهاني، وأن نتائجهم مقررة في مقدماتهم، وغيرها.

6. وظف المتكلم منهجا نقديا لدراسة الموضعات الميتافيزيقية، يبدأ بتقبيح المناط، وليصير إلى التحقيق، وتقرر الأحكام الميتافيزيقية، منهج يمكن عده استمرارا تطبيقيا لدرس علم الأصول ومقررات حول القياسات والجوامع.

7. تعد الميتافيزيقا الكلامية أصيلة إذا ماقورنت ميتافيزيقا الفلاسفة المسلمين، لما كانت الأولى أصيلة الروح والمنهج والقضايا، وكانت الثانية تابعة المنهج والقضايا.

ومع ذلك، فيبقى مجال الميتافيزيقا عند المتكلمين في حاجة إلى مزيد من البحث والتتبع لنصوصه للاطلاع على مفاهيمه وخصوصياته، علّه يسهم في توعية المعاصرين بسبق المتقدمين، ويساهم في إرساء معالم ميتافيزيقا إسلامية حديثة.

الهوامش:

---

[1] عبد الحكيم فرحات، منهج القاضي عبد الجبار في دراسة الأديان، رسالة دكتوراه غير منشورة،(الجزائر – قسنطينة: جامعة الأمير عبد القادر، 1996)، ص156-161

[2] المصدر السابق

[3] راجع: إمام عبد الفتاح إمام، مدخل إلى الفلسفة، (مصر: دار الثقافة الشعبية، 1986)، ص157.

[4] القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة،(الجزائر، موفم، 1999) ج1، ص6

[5] المصدر السابق.

[6] المصدر السابق، ص42.

[7] القاضي عبد الجبار، المغني، (مصر: الهيئة المصرية، 1966) ج12، ص297

[8] المصدر السابق ج11، ص 379

[9] القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ج2، ص10.

[10] القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب العدل والتوحيد، ج15، ص ص46-47.

[11] القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ج1، ص ص150-151

[12] المصدر السابق، ص6

[13] المصدر السابق.

[14] المصدر السابق.

[15] المصدر السابق.

[16] عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ج1، ص6

[17] عبد الجبار، المغني،ج11، ص 379

[18] القاضي عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج1، ص

[19] القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة،ج1، ص6

[20] المصدر السابق، ص42.

[21] القاضي عبد الجبار، المغني، ج12، ص297

[22] المصدر السابق ج11، ص 379

[23] القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ج2، ص10.

[24] القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب العدل والتوحيد، ج15، ص ص46-47.
[25] القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ج1، ص ص150-151
[26] المصدر السابق، ص67
[27] المصدر السابق، ج2، ص10.
[28] القاضي عبد الجبار، المغني، ج15، ص47.
[29] المصدر السابق، ص89.
[30] المصدر السابق، ص ص21 - 22.
[31] المصدر السابق، ج1، ص5
[32] المصدر السابق، ص41
[33] راجع ما كتبناه عن مسالك العلة في فرحات، منهج القاضي عبد الجبار في دراسة الأديان، ص149-152
[34] راجع تفصيل ذلك في: عبد الحكيم فرحات، منهج القاضي عبد الجبار في الرد على النصارى، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر – قسنطينة: جامعة الأمير عبد القادر، 1996، ص ص 82-86
[35] عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ج1، ص5
[36] القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ج1، ص41
[37] محمد أبو زهرة، أصول الفقه، ص246.
[38] عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ج1، ص49
[39] نفس المصدر السابق
[40] المصدر السابق، ص49
[41] نفس المصدر
[42] راجع ما كتبناه عن مسالك العلة في فرحات، منهج القاضي عبد الجبار في دراسة الأديان، ص149-152
[43] القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ج1، ص41
[44] القرآن الكريم، سورة يونس، آية101
[45] المصدر السابق
[46] المصدر السابق
[47] المصدر السابق
[48] المصدر السابق
[49] المصدر السابق، ص5.
[50] المصدر السابق
[51] القاضي عبد الجبار، متشابه القرآن، ج1، ص1.